دراسة الطلب على بعض السلع الغذائية الرئيسية في العراق للمدة (1990-2010)*

أ. م. د. عبد لعظيم عبد الواحد الشكري الباحث: بسام مالك سرحان
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/5/26 تاريخ قبول النشر: 2014/2/12

Study of the demand for some of the magor food commodities in Iraq for the period (1990-2010)

Dr . **Abd Al-Azim Abdewahed Al-Shukri** & Researcher: **Bassam malik srhan**
Collage of administration & economic / Qsdisia University

Abstract:

The application of the most important branch of economic theory because it helps to identify the factors that explain consumer preference for purchases of various goods and services within the country and what are the factors affecting the demand such as changes in prices and wages, and is one of the most important sources of food in the world that existed since the dawn of history, and is considered crop of wheat and rice of the most important grain crops that consume large quantities in the world as a result of their nutritional value high and contains vital energy to the human body so it has Dipt countries of the world to work Gahd to meet human needs of these Asalatan through the empowerment of the planned economic forecasting future demand and thus the ability to secure the corresponding display this on the one hand and the other hand, the expansion of development projects horizontally and vertically to achieve the well-being of the highest level of society.

المقدمة

يعتبر الطلب من اهم فرع من فروع النظرية الاقتصادية لكونه يساعد على تحديد العوامل التي توضح تفضيل المستهلكين لمشترياتهم من السلع والخدمات المختلفة داخل البلد وما هي العوامل المؤثرة على ذلك الطلب كالتغيرات في الاسعار والاجور، و يحظى استهلاك السلع الغذائية باهتمام كبير في العديد من الدراسات الاقتصادية لما له من تأثير كبير على حياة الانسان مهما كان مستواه الاقتصادي والاجتماعي، وتعد سلعة الحبوب من اهم مصادر الغذاء في العالم وتأتي سلعتي الحنطة والرز مركز الصدارة من حيث اهمية الغذائية نتيجة لقيمتها الغذائية العالية واحتوائها على الكثير من الطاقة الحيوية لجسم الانسان، لذلك فقد دأبت بلدان العالم على العمل الجاهد لتلبية حاجات المستهلكين من هذان السلعتان من خلال تمكين المخطط الاقتصادي من التنبؤ بالطلب المستقبلي وبالتالي القدرة على تأمين العرض المقابل له هذا من جهة ومن جهة اخرى التوسع في المشاريع التنموية افقيا وعموديا بما يحقق مستوى رفاهية اعلى للمجتمع .

اهمية البحث

تمثل سلعتي الحنطة والرز اهمية بالغة في الحياة اليومية من حيث توافرها او توزيعها او استهلاكها على صعيد المجتمع او الفرد او حتى على مستوى التكتلات الدولية ويرجع سبب في ذلك الى الاهمية المطلقة لهذان السلعتان المهتمان للغذاء .

مشكلة البحث

الحنطة والرز سلعتان استراتيجيتان مهمان جدا للمستهلك العراقي لذلك فأن دراسة العوامل المؤثرة على استهلاكها والعقبات التي تواجه الانتاج المحلي الذي لا يسد حاجة الطلب الكلي من هذان السلعتان بشكل كبير .

فرضية البحث

* - بحث مستل عن رسالة الماجستير الموسومة (تقدير دالة الطلب على بعض السلع الغذائية الرئيسية في العراق للمدة 1990-2010)

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان دراسة الطلب للسلعتين عينة البحث وتوضيح العوامل المؤثرة عليهما خطوة مهمة من اجل تمكين الدولة لرسم سياسات اقتصادية هادفة لتغطية الطلب المتزايد على استهلاك هاتين السلعتين).

هدف البحث / يهدف البحث الى :

1- الوقوف على واقع انتاج واستهلاك السلعتين عينة البحث .
2- توضيح العوامل المؤثرة عليهما .
3- تحديد فجوة الطلب على هاتين السلعتين واتجاهها.

حدود البحث

حدود البحث المكانية غطت دولة العراق ككل ، اما الحدود الزمانية فقد غطت المدة الزمنية من (2010 – 1990) .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال قيام بجمع البيانات وتحليلها .

هيكلية البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث اشتمل البحث على مبحثين وضح المبحث الاول الاطار المفاهيمي لنظرية الطلب ، واشتمل المبحث الثاني واقع انتاج واستهلاك السلع عينة البحث في العراق للمدة (2010 – 1990)

المبحث الاول
الطلب، مفهومه و مروناته

اولاً:- مفهوم الطلب :

يشير الطلب الى سلعة او خدمة ، بأنه تلك الكميات المطلوبة التي يكون المستهلكون لديهم الرغبة و القدرة على شرائها عند مستوى معين من الاسعار، وذلك خلال فقرة زمنية معينة (مع افتراض ثبات بقية العوامل او ابقائها على حالها) [1] .

فالطلب ينبع من رغبة الفرد او مجموعة الافراد (المستهلكين) في اشباع حاجاتهم من السلع و الخدمات اما بشكل مباشر او غير مباشر و القدرة على الدفع . [2]

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف الطلب بأنه مجموعة السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون بشرائها حسب الاسعار المختلفة في فترة زمنية محددة، مدعومة بتوفير القدرة الشرائية لديهم.

اما بالنسبة لقانون الطلب فهو يعبر عن وجود علاقة عكسية بين اسعار السلع والخدمات والكميات المطلوبة منها مع افتراض بقية العوامل الاخرى على حالها.[3]

فعندما ينخفض سعر السلعة تزداد الكمية المطلوبة منها مع افتراض بقية العوامل الاخرى ثابتة وعندما يرتفع سعر السلعة تنخفض الكميات المطلوبة منها مع بقاء بقية العوامل الاخرى على حالها، ويمكن تحديد العوامل الاخرى بـ (الدخل، وذوق المستهلك، وتوقعات المستهلكين، واسعار السلع الاخرى، واسعار السلع المكملة، واسعار السلع البديلة) وهذه العوامل يمكن قياسها كمياً، اما العوامل التي لا يمكن قياسها كميا (تغير اذواق و عادات المستهلكين). ويمكن تحديد العوامل المؤثرة الى الطلب على اي سلعة او خدمة وبما يأتي :-

1 – سعر السلعة :

تعتمد الكمية المطلوبة من سلعة او خدمة معينة على سعر (ثمن) السلعة او الخدمة نفسها مع بقاء العوامل الاخرى على حالها .[4]

---

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحيل جزئي وكلي)،(الإسكندرية، مطبعة الدار الجامعة، 2007)، ص89

(2) Daviole c. colander, micro economics, sixth edition, usa, 2006 p90

(3) د. عبد المنعم السيد علي ، مدخل علم الاقتصاد ، (الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، 1984)، ص151

(4) د. احمد رمضان نعمة الله و الدكتور محمود يونس ، مقدمة في علم الاقتصاد ،(الإسكندرية، المكتب العربي الحديث للنشر)، ص60 .

بمعنى عندما يرتفع سعر السلعة او الخدمة تنخفض الكمية المطلوبة منها وعندما ينخفض سعرها ترتفع الكميات المطلوبة منها ، وبذلك فإن العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها تسمى بأثري الاحلال والدخل و يعرف اثر الاحلال بأنه اثر تغير السعر النسبي لسلعة ما على الكمية المطلوبة منها .

فأي سلعة او خدمة تستخدم من قبل الفرد (المستهلك) لإشباع رغبته فإنه يمكن ان يستمدها من سلع اخرى تعتبر بديلة لهذه السلعة ، و كلما اصبح سعر السلعة اعلى نسبيا من السلع الاخرى البديلة لها يبدأ المستهلكون بتخفيض الكمية المطلوبة منها و يتحول طلبهم الى السلع الاخرى التي تكون بديلة قريبة للسلعة نفسها ، وتزداد حالة الاحلال كلما كان هناك بدائل كثيرة لسلعة معينة [5] .

اما اثر الدخل فهو يشير الى اثر تغيير الدخل الحقيقي للمستهلكين ، فمع ارتفاع سعر السلعة تنخفض القدرة الشرائية الحقيقية للمستهلكين من شراء السلعة مع (ثبات الدخل النقدي) لذلك يضطر المستهلكون الى تقليل الكمية المطلوبة من تلك السلعة[6]

2- مستوى دخل المستهلك:

يتحدد الطلب على سلعة او خدمة معينة عادة بمستوى دخل المستهلك، فكلما تحدث زيادة في دخل المستهلك تؤدي عادة الى قيامه بزيادة الكمية المطلوبة من اي سلعة بدرجات نسبية في فترة زمنية محدودة مع بقاء بقية العوامل الاخرى ثابتة [7] وعندما يحدث انخفاض في دخل المستهلك فإنه سوف يقوم بتخفيض الكميات المطلوبة من السلعة المختلفة[8] ويعني ذلك وجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من سلع معينة او مجموعة من السلع و دخل المستهلك وبذلك تكون الزيادة من دخل المستهلك زيادة في طلبه على الكميات المختلفة معظم السلع [9] ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:-

الشكل البياني رقم (1) توضيح العلاقة بين الكمية المطلوبة و مستوى دخل المستهلك .

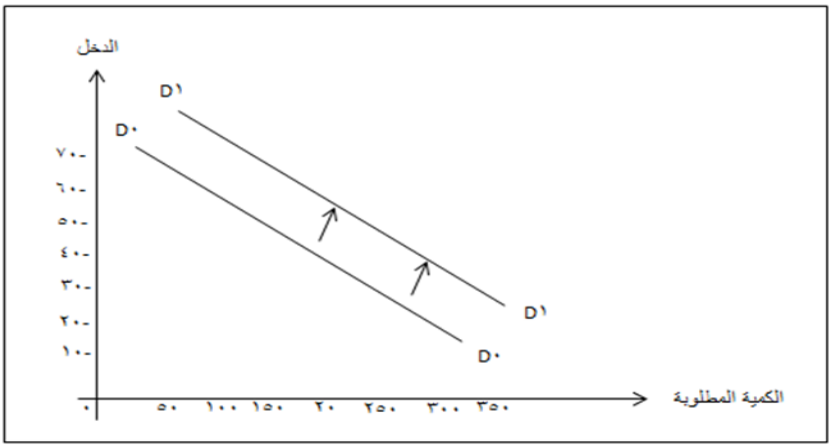

نلاحظ من الشكل المذكور انفاً ان منحى الطلب انتقل من $(D_o - D_o)$ الى $(D_1 - D_1)$ لأعلى نحو اليمين نتيجة لحدوث الزيادة لدخل الفرد و المستهلك و بالتالي تزداد الكميات .

ويلاحظ في الشكل رقم (1) ان منحنى الطلب انتقل من $(D_0 - D_0)$ الى $(D_1 - D_1)$ الى الاعلى نحو اليمين نتيجة لحدوث زيادة في دخل (المستهلك) وبالتالي تزداد الكميات المطلوبة .

3- اسعار السلع الأخرى :-

تعد من العوامل التي يعتمد عليها طلب المستهلك على سلعة او خدمة ما وتقسم على قسمين :-

أ- السلع البديلة

(5) د. ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،(القاهرة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2007) ، ص60 .

(6) n.g-Regory manklw, princples of mecrow economics, publisners, usa, 2001, p69

(7) William j Banmolm and Alan s. blinder, micro economic thomson learning, usa, 2003, p37 .

(8) اياد عبد الفتاح النسور، التحليل الاقتصادي الجزئي،(عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2009)، ص82 .

(9) Compbell R. mcconnll, economics principes problems and policles Stanley, lI prue usa, 2002, p151 .

ب- السلع المكملة

فأما السلع البديلة فهي تلك السلع التي يكون لها مستوى اشباع مقارب او مماثل الى مستوى الاشباع الذي تعطيه السلع الاصلية، و تكون العلاقة بينهما طردية اي مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة عندما يرتفع سعر سلعة ما فإن الطلب سوف ينخفض على سعر تلك السلعة ويرتفع الطلب على السلعة البديلة (مثل الشاي والقهوة) فعندما يرتفع سعر الشاي فإن المستهلكين يقومون بزيادة الطلب على القهوة (بافتراض بقاء سعر القهوة ثابتاً) وتقليل الطلب على الشاي.

وأما السلع المكملة فهي تلك السلع التي يجب استهلاكها جنبا الى جنب مع السلع الاخرى من اجل اشباع حاجة المستهلك ولا يمكن فصلها عن السلع الاخرى مثل (السيارات و الوقود)، الا انه يجب الاشارة الى ان ارتفاع سعر السيارة (السلعة الرئيسية) ينعكس ذلك على انخفاض الكمية المطلوبة من الوقود، حيث تكون العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السعلة الاصلية والسلعة المكملة.

1- حجم وتركيبة السكان (عدد المشترين):-

ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة طلب المستهلكين على مختلف السلع و الخدمات وبالاتجاه الذي يؤثر على اسعارها، و تختلف ايضا نوعية السلع التي يطلبها المستهلكون حسب تركيبة السكان فاذا كانت نسبة الاطفال عالية مثلا يزداد الطلب على السلع التي تخصهم مثل الحليب .[10] و اذا كانت نسبة السكان عالية في سن الزواج يزداد الطلب على المنازل والاثاث ... الخ.

2- ذوق المستهلكين :-

يكون لذوق المستهلك تأثير كبير على الكمية المطلوبة من اية سلعة ، وهذا يتوقف على ميل المستهلكين إلها ، فإذا حدث تغير في الذوق ادى هذا التغير الى زيادة الاقبال على السلعة ومن ثم الكمية المطلوبة من تلك السلعة سوف تزداد عند كل سعر، و العكس صحيح .

ويكون ايضا للإعلان والترويج عن السلعة من العوامل المهمة التي تؤثر على ذوق المستهلكين وميولهم الى الطلب على السلعة .

3- توقعات المستهلكين :-

عندما يتوقع المستهلكون ارتفاع سلعة ما في المستقبل فإن استهلاكه لهذه السلعة سوف يزداد اذا كانت عادية و يقل اذا كانت رديئة[11]، وكذلك عندما يتوقع المستهلك ان سعر سلعة ما سوف ينخفض في المستقبل فإنه سيقوم بتقليل استهلاكه لهذه السلعة.

ويكون ايضا للتدخل الحكومي اثر في تحديد الكميات المطلوبة من سلعة معينة و ومن ثم تحديد الطلب على تلك السلعة، مثلا عندما تقوم الدولة بفرض ضريبة على سعلة معينة يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر السعلة وانخفاض الكمية المطلوبة منها من قبل المستهلكين وبذلك تكون العلاقة عكسية باستثناء بعض الحالات التي تزداد الكمية المطلوبة من السعلة بالرغم من ارتفاع سعرها ومن هذه الحالات (حالة السلع الضرورية كالخبز).

ثانياً : انواع الطلب

يمكن تقسيم الطلب على عدة انواع هي :-[12]

أ- الطلب الفعال :-

يعد الطلب فعالاً عندما تجتمع رغبة المستهلك باقتناء السلعة او الخدمة مع توفر القوة الشرائية لديه عند الاسعار المعروضة بها تلك السلعة او الخدمة في السوق و هذا النوع من الطلب يحدد قرارات المنتجين للسلع و الخدمات في السوق .

---

(10) د. ابراهيم صدقي شيخ بندر و د. خضر الاورفلي، التحلي الاقتصادي الجزئي،(حلب، مطبعة شعاع للنشر والعلوم، 2003)، ص93

(11) د. محمود حسين الوادي و اخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ،(عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2010)، ص83 .

(12) د. علي شنشول ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،(بغداد ،مطبعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2006)، ص149 .

ب- الطلب غير الفعال :

وهو الرغبة بالحصول على السلع والخدمات المعروضة ولكنها لا تقترن بالقدرة على الشراء بالأسعار المعروضة فيها، وهذا الطلب لا يعتمد عليه في القياس وانما تكون اساساً في اتخاذ القرارات الانتاجية للمشاريع.

ج- الطلب المشتق :-

يحصل هذا الطلب عندما تطلب سلعة او خدمة ما كنتيجة للطلب على سلعة او خدمة اخرى، مثل الطلب على القطن يعزى الى الطلب على المنتوجات القطنية اي ان الطلب على القطن يعد مشتقا من الطلب على تلك المنتوجات[13] .

ت- الطلب المشترك او المتصل :-

يوضح الطلب المشترك او المتصل رغبة المستهلك بالحصول على سلعة معينة فيضطر الى قبول سلعة اخرى متصلة بها، و ان هذا التغيير في السلعة الاصلية يؤدي الى التغير في الطلب على السلعة الاخرى في نفس الاتجاه مثل البنزين و السيارات .

ث- الطلب المركب :-

يعتبر الطلب المركب على سلعة معينة التي يكون لها استخدامات في مجالات مختلفة، مثلا الطلب على الكيروسين (النفط الابيض) الذي يستخدم في مجالات عديدة.

المبحث الثاني

اولاً:واقع انتاج واستهلاك سلعة الحنطة والعوامل المؤثرة عليها في العراق للمدة (1990-2010)

تعتبر الحنطة من الاسلع الاقتصادية المهمة كونها مصدراً اساسياً للغذاء و يحتل المرتبة الاولى من حيث الاهمية الغذائية له وتكاد لا تخلوا مائدة الفرد العراقي منه فهو غذاء رئيسي للإنسان وهو المصدر الرئيسي لغذاء اكثر من 35% من سكان العالم[14].

وتعد الحنطة في العراق من اهم محاصيل الحبوب ليس فقط من جانب الاستهلاك وانما ايضا من جانب الانتاج، والجدير بالإشارة ان غالبية الحنطة المستهلكة مصدرها نظام البطاقة التموينية وان الانتاج الكلي يشكل ثلث المعروض من هذه السلعة ويغذي العراق النقص الحاصل من هذه السلعة عن طريق الاستيراد[15]. ويمكن توضيح حجم المساحة المزروعة والانتاجية في العراق في الجدول التالي :-

جدول رقم(1) المساحة المزروعة ومعدل الانتاج والغلة للحنطة في العراق للمدة (1990-2010)

السنة	سعر سلعة الحنطة (دينار/كغم)	سعر سلعة الرز (دينار /كغم)	سعر سلعة البطاطا (دينار /كغم)
1990	0.200	0.80	0.730
1991	0.480	1	0.900
1992	1	5	1
1993	3.6	7	15
1994	32.76	75	48
1995	65.69	400	100
1996	615.30	200	220
1997	691.50	200	150
1998	593.10	100	225
1999	576.00	175	250
2000	743.50	210	260
2001	618.40	150	262
2002	653.50	250	265
2003	700.00	350	280
2004	750.00	450	350
2005	753.00	650	352
2006	820.00	750	375
2007	850.00	750	390
2008	860.00	850	450
2009	860.00	900	750
2010	920.00	1000	900

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، قسم الاحصاء الزراعي لسنوات مختلفة .

(13) علي يوسف خليفة و د. احمد زبير جعاطة ، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي)،(بغداد، مطبعة جامعة بغداد ، بدون ذكر سنة النشر)، ص50 .

(14) Harlan , j.r , 1995 , the livin , fielas ,our aqricnte eritaqe , cambridqe univer sitypress , cambrid , 271p.

(15) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاطلس الزراعي، 2011، ص72.

تشير البينات في الجدول رقم (1) ان انتاج الحنطة في العراق بلغ عام (1990) بنحو (1953) الف طن ومعدل غلة بلغ (305) كليو غرام / دونم بلغ الانتاج السنوي لعام 1991 (5975) الف طن عام (1991) بسبب اعتماد العراق على الزراعة في هذه المدة، و المدة التي تلتها بصورة كبيرة نتيجة لفرض (العقوبات الدولية) على العراق الذي منع العراق من استيراد السلع الغذائية من الخارج اما في عام (1992) وصلت كمية انتاج الحنطة الى (9307) الف طن انخفضت في السنة التي تلتها مباشرة (1993) الى (6235) الف طن سنويا، وهكذا نجد ان انتاج الحنطة في العراق يرتفع في سنة وينخفض في سنة اخرى نتيجة لعدم وجود سياسة واضحة وثابتة تجاه القطاع الزراعي واعتماد هذا البلد بصورة كبيرة على القطاع النفطي بالرغم ان القطاع الزراعي في العراق يمتلك مؤهلات كبيرة تسهم لو استخدمت بصورة صحيحة في منافسة القطاع النفطي وتلبية احتياج المستهلك العراقي من السلع الغذائية الضرورية كالحنطة التي تنفق مبالغ كبيرة في سبيل استيرادها من الاسواق العالمية، فقد اوضحت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية في تقاريرها الاحصائية المختلفة ان العراق يحتاج الى (5) مليون طن سنويا من الحنطة لتغطية الاستهلاك المحلي وان ما ينتج داخل العراق يعتبر ثلث المطلوب والباقي يتم استيراده من الاسواق العالمية [16]، فقد بلغ معدل الانتاج السنوي لعام 2010 (21013) الف طن .

العوامل المؤثرة على استهلاك سلعة الحنطة في العراق للمدة (1990 – 2010)

ان الطلب على المنتجات الزراعية يتأثر في الكثير من العوامل الخارجية و الداخلية و يعتمد بصورة كبيرة على آليه السوق ، و يعتبر الطلب على المنتجات الزراعية محدداً وذلك لأنه يعتمد على قدرة الانسان في استهلاك هذا المنتوج ، اما عملية العرض فأنها تتأثر بعوامل كثيرة مثل العوامل الطبيعية و العوامل غير الطبيعية[17] ،ولعل اهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك لسلعة الحنطة في العراق كالآتي :-

1- سعر سلعة الحنطة .

يلعب سعر سلعة الحنطة دوراً كبيراً في الطلب على هذه السلعة و كما اوضحنا سلفاً ان العوامل المؤثرة على طلب سلعة معينة يتأثير بصورة كبيرة على سعر السلعة نفسها ، الذي يؤثر على الكمية المستهلكة (المطلوبة) من هذه السلعة على مر الزمن وتؤثر بشكل كبير على تحديد ما يستهلك منها ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (2) سعر الحنطة واسعار بعض السلع (الرز والبطاطا)

السنة	سعر سلعة الحنطة (دينار/كغم)	سعر سلعة الرز (دينار /كغم)	سعر سلعة البطاطا (دينار /كغم)
1990	0.200	0.80	0.730
1991	0.480	1	0.900
1992	1	5	1
1993	3.6	7	15
1994	32.76	75	48
1995	65.69	400	100
1996	615.30	200	220
1997	691.50	200	150
1998	593.10	100	225
1999	576.00	175	250
2000	743.50	210	260
2001	618.40	150	262
2002	653.50	250	265
2003	700.00	350	280
2004	750.00	450	350
2005	753.00	650	352
2006	820.00	750	375
2007	850.00	750	390
2008	860.00	850	450
2009	860.00	900	750
2010	920.00	1000	900

المصدر :- (1) وزارة التجارة العراقية، غرفة تجارة بغداد - شعبة الاسعار، سنوات مختلفة.

(16) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاطلس الزراعي،مصدر سبق ذكره، ص83 .

(17) محمد العمادي مهند الخطيبي ، السياسة السعرية للمنتوجات الزراعية ، 2009 ، الموسوعة العربية ، ص50 الموقع الالكتروني : www.googel.com

(2) وزارة التخطيط التعاون الانمائي، شعبة الاحصائيات الزراعية، سنوات مختلفة .

ويلاحظ في الجدول رقم (2) ان سعر سلعة الحنطة يرتفع ارتفاعا تدريجيا من سنة الى اخرى بسبب عوامل كثيرة منها داخلية كزيادة الطلب على السعلة لزيادة عدد السكان وكذلك ارتفاع تكاليف انتاج هذا المحصول داخليا ومنها خارجية كارتفاع اسعار السلع الغذائية في العالم و نتيجة لقلة المياه في العالم .

2- اسعار السلع الاخرى .

يعتبر سلعة الحنطة شأنها شأن اي سلعة تتأثر بأسعار السلع الأخرى سواء كانت سلعة مكملة او بديلة ، وتنص النظرية الاقتصادية على ان الطلب على سلعة معينة يتأثر بأسعار السلع الاخرى فعندما يرتفع سعر السلعة ينخفض الطلب عليها ويزداد استهلاك السلعة البديلة لها[18] ، واعتمدنا هنا سلعتي (الرز و البطاطا) كما موضح في الجدول رقم (2) .

3- الدخل

يعد الدخل من العوامل المؤثرة على الطلب بشكل رئيسي ، و تنص النظرية الاقتصادية في حالة زيادة دخل الفرد فإنه سيقوم بزيادة استهلاكه للسلع و الخدمات المختلفة زيادة تناسبية مع زيادة الدخل[19] ، ويعتبر حجم الاستهلاك الكلي متغير يتغيراَ مع زيادة السكان و تحسين مدخولاتهم[20] .

4- حجم السكان .

يعتبر حجم السكان و ما يطرأ عليها من تغيرات من اهم العوامل المؤثرة على الطلب الكلي للسلع الضرورية بصورة عامة ، فغالبا ما نجد ان الطلب على مثل هذه السلعة يتزايد بمعدل قريب من معدلات تزايد السكان ، و ان الافراد يزيدون في استهلاكهم من السلع الضرورية[21] ، لذلك فإن النظرية الاقتصادية تنص على وجود علاقة طردية بين عدد السكان و الاستهلاك الكلي للسلع الضرورية كسلعة الحنطة

وبالعودة الى الملحق رقم (1) نلاحظ ان الاستهلاك الكلي للحنطة يزداد زيادة متناسبة سنة بعد سنة في العراق مع زيادة عدد السكان .

ثانياً: واقع انتاج و استهلاك سلعة الرز والعوامل المؤثرة عليها في العراق للمدة (1990-2010)

تعد سلعة الرز من السلع الاستراتيجية المهمة بعد سلعة الحنطة من حيث اهميتها كغذاء[22] ، ويعتبر غذاء رئيسياَ لشعوب قارة اسيا التي تحتل مركز الصدارة في انتاج هذه السلعة على بقية القارات ، وهو محصول صيفي يحتاج الى كميات كبيرة من المياه لذلك نلاحظ ان هناك تذبذبا واضحا في انتاج هذا المحصول في العراق خلال مدة البحث ويعود السبب في ذلك الى انخفاض مناسيب المياه لنهري دجلة والفرات التي اثرت سلبا على انتاجه الذي يبلغ ما نسبته (10%) من نسبة الاستهلاك الكلي، اي ان ما ينتج من هذا المحصول لا يكفي لسد حاجة شهر واحد من السنة في العراق، وبالتالي فإن هذا العجز يسد عن طريق الاستيراد من مختلف دول العالم وتأتي الهند و تايلند وفيتنام من اكثر الدول تصديرا للعراق[23] ، ونلاحظ ان هناك توسعا في المساحة المزروعة الا ان معدل الغلة ظل واطئاَ مع ذلك فإن هدف زيادة الانتاج يبقى هدفاَ اساسياَ لسياسة العراق الزراعية .

---

(18) Principles of microe economic m secondedtion G RecoRy MAkiw, Harvard uniresity , 2001 pp68 .

(19) د.حسين العمري ،'دراسة طلب و تقدير الاستهلاك في الجمهورية العربية المتحدة ، 1967 ، ص115 .

(20) د. احمد جامح، النظرية الاقتصادية (التحليل الجزئي)،(القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة، 1976)، ص25 .

(21) سناء العمري، انتاج و استهلاك الحنطة في العراق، (بغداد، دار الحرية للطباعة و النشر 1980)، ص219.

(22) حقي امين توماس، اقتصاديات انتاج الرز في محافظة القادسية، مجلة القادسية العلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 2، الديوانية ،(جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010)، ص157 .

(23) جمهورية العراق / بغداد، وزارة الزراعة، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الشلب وزهرة الشمس، 2011، ص2.

اما معدل انتاج الرز في العراق فإنه يتصف بالتذبذب [24]، ويمكن توضيحه اكثر في الجدول التالي:-

جدول رقم (3) معدل الانتاج والانتاجية والمساحة المزروعة للرز في العراق للمدة (1990-2010)

السنوات	المساحة المزروعة 100 دونم	معدل الغلة كغم/دونم	الانتاج 100 طن
1990	3397	673	2288
1991	3855	491	1819
1992	6695	354	2373
1993	5186	505	2619
1994	6510	588	3829
1995	6574	475	1323
1996	4366	648	2829
1997	4610	595	2743
1998	6047	644	3895
1999	3508	623	2185
2000	168	738	124
2001	113	436	49
2002	1265	903	1938
2003	1225	664	813
2004	3518	711	2503
2005	4285	721	3087
2006	5026	723	3623
2007	4974	790	3928
2008	3390	732	2482
2009	2197	788	1713
2010	1919	816	1558

المصدر : وزارة التخطيط و التعاون الانمائي، قسم الاحصاءات الزراعية ، معدل الانتاج لمحاصيل الحقلية للمدة (1990 – 2010).

ويلاحظ من الجدول رقم (3) ان هناك تذبذبا في المساحة المزروعة و الانتاج و الانتاجية في هذا المحصول في العراق، فقد كانت مساحة الارض المزروعة لعام 1990 تقدر بـ(3397) الف دونم وبمعدل انتاجية (673)(كغم/دونم) وكمية إنتاج بلغت (2288) الف طن، ارتفعت هذا المساحة ووصلت الى (3855) الف طن في عام 1991، الا ان معدل الانتاجية انخفض الى(491)(كغم/دونم) انتاجية الدونم الواحد وكذلك انخفض الانتاج الكلي الى (1891) الف طن ويستمر في الارتفاع والانخفاض حسب السنوات المتعاقبة إلا انه وصل الى ذروته وانخفض بشكل كبير في الاعوام 2000 ، 2001 على التوالي و بلغت عام 2000 (168) الف المساحة المزروعة اما معدل الغلة فقد بلغ (738) (كغم/دونم) وانتاج كلي (124) الف طن انخفض عام 2001 الى (113) الف المساحة المزروعة وبمعدل انتاجية (436) (كغم/دونم) و انتاج كلي (49) الف طن، ويعود السبب في ذلك الى شحة المياه المتدفقة الى العراق من منابعها الاصلية وكذلك انخفاض في معدل الامطار بشكل عام ادى الى تقليل المخزون من هذه المياه خصوصا في المنطقة الشمالية. مما دفع الحكومة الى منع المزارعين من زراعة هذا المحصول في هذه السنوات، مما كان له آثار سلبية على واقع الاقتصاد الزراعي في العراق واهمها تعطيل الكثير من الايدي العاملة في القطاع الزراعي و تدهور احوال المزارعين المعاشية بشكل ملحوظ ، وبعد عام 2003عادت المساحات المزروعة الى النمو بمعدل انتاج و انتاجية جيدة الا انها ايضا تتسم بالتذبذب فتارة ترتفع المساحات المزروعة كما في عام 2006 فقد وصلت المساحة المزروعة بمحصول الرز (2026) الفا دونم اصبحت في السنة التي تلتها (4974) دونم .

ان انخفاض الانتاج و المساحات المزروعة لسلعة الرز لا يؤثر على الاستهلاك بالنسبة للإنسان فقط ، ولكن له تأثير على غذاء الحيوانات وبالتالي ضعف الانتاج الحيواني الذي يكون له تأثير سلبي على الاستهلاك بصورة مباشرة[25].

(24) د. نزار كاظم الخيكاني ، امكانية البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد1 ، المجلد 12 ،(الديوانية ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010)،ص 109 .

(25) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات، 2010 _ 2014،(بغداد، 2009)،ص70 .

العوامل المؤثرة على سلعة الرز في العراق للمدة (1990 – 2010)

لعل اهم العوامل المؤثرة على استهلاك هذه السلعة في العراق هي كالاتي :-

1- سعر محصول الرز .

تؤكد النظرية الاقتصادية على ان سعر اي سلعة معينة يحدد الكمية المطلوبة منها من خلال العلاقة العكسية بين السعر و الكمية المطلوبة ، فلو ارتفع سعر سلعة معينة فأن هذا الارتفاع في السعر سيؤدي الى تخفيض الكمية المطلوبة من هذه السلعة ، وبما ان سلعة الرز من السلع الضرورية للاستهلاك فأنه يتأثر تأثيرا كبيرا بموضوع الاسعار على الرغم من ان الدولة تقوم بتوزيعه بسعر مدعوم ضمن مفردات البطاقة التموينية ، الا انه لا يكفي للاستهلاك المحلي ، هذا من جانب و من جانب اخر ان الرز الموزع ضمن مفردات البطاقة التموينية يكون من النوعية الرديئة مما يضطر المستهلك ذو الدخل المرتفع الى استهلاك اصناف ذات جودة عالية و بالعودة الى الجدول رقم (2) نلاحظ ان سعر سلعة الرز في تزايد مستمر فقد بلغ في عام 1990 (0.80) دينار للكيلو غرام الواحد اصبح سعره (1) دينار لعام 1991 وتستمر الزيادة في السعر بشكل تدريجي سنة بعد سنة الى ان تصل الى (1000) دينار في نهاية مدة هذه الدراسة، ويعد السبب في ذلك الى زيادة الطلب على هذا المحصول بصورة كبيرة و مستمرة متناسبة مع عدد السكان الذي يتميز بالزيادة ايضا في العراق.

2- اسعار السلع الاخرى

وبالعودة الى الجدول رقم (2) نلاحظ ايضا ان اسعار السلع الاخرى و المرتبطة حسب الدراسة بهذه السلعة (الحنطة و البطاطا) تتميز ايضا بعدم الثبات و الزيادة في السعر بصورة مستمرة ومتناسبة مع زيادة الطلب على هذه السلع من قبل الافراد نظرا للأهمية الكبيرة لهذه السلع لغذاء الانسان.

3- الدخل .

من المعروف ان للدخل تأثيراً كبيراً على الكمية المطلوبة من اي سلعة ما و تنص النظرية الاقتصادية في حالة حدوث ارتفاع في دخل الفرد تزداد الكمية المطلوبة من اي سلعة[26] ، وبالعودة الى الملحق (2) نلاحظ تأثير الدخل على الكميات المطلوبة في السلعة موضوع البحث ، فعندما كان دخل الفرد العراقي عام (1990) (2679.8) دينار كان الاستهلاك الكلي بنحو (698751) الف طن وان معدل الاستهلاك للفرد الواحدة في السنة يساوي (89.05) كيلو غرام[27]، اصبح عام 1995 دخل الفرد (2827) معدل الاستهلاك الكلي (333901) الف طن ومعدل استهلاك فردي (16.25) . الا إنّ مع ارتفاع دخل الافراد في السنوات الاخيرة من البحث نلاحظ زيادة استهلاك لهذا المحصول بصورة كبيرة وهو مؤشر جيد نحو تحسين الوضع المعاشي للسكان وتأمين الغذاء المناسب لهم.

4- حجم السكان .

يلعب حجم السكان دوراً كبيراً في تحديد الكميات المستهلكة لأي سلعة وتعد سلعة الرز من السلع الضرورية لاستهلاك الفرد العراقي، فزيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة الكميات المستهلكة من هذه السلعة بصورة متناسبة مع الزيادة من عدد السكان وتكون العلاقة طردية بينها وهو ما يتماشى ومنطق النظرية الاقتصادية الذي ينص على ان الاستهلاك الكلي للسلع والخدمات يزداد بزيادة عدد السكان .

ثالثاً : فجوة الطلب على سلعتي (الحنطة والرز) في العراق

من المعلوم ان سلعة الحنطة توزع ضمن مفردات البطاقة التموينية على شكل طحين جاهز وبذلك يكون الطلب على هذه السلعة مشتق ، وكذلك الحال بالنسبة للرز .

---

(26) The micrp econmy to nay tenteqition branley R.school ER , American uniresity

(27) على درب كسار ، مجلة العلوم الزراعة العراقية ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، بحث حول تقرير دالتي الطلب و العرض لمحصول الرز في العراق خلال المدة (1980 – 2005)، (بغداد، 2010)،ص159 .

وتبلغ حصة الفرد العراقي (9) كغم من الطحين و(3)كغم من الرز ، ويلاحظ ان انتاج هاتان السلعتان في العراق لا يكفي لسد حاجة المستهلك المحلي ، مما تضطر الدولة الى استيراد هاتين السلعتين بكميات كبيرة لسد هذه الفجوة .

ويعود السبب في ذلك الى عوامل عديدة منها ما يتعلق بنوعية المنتوج ومنها ما يتعلق بشحة المياه المتدفقة الى العراق مما تؤثر سلبا على المساحات المزروعة وبالتالي على الانتاج ، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف الزراعة في العراق خصوصا في السنوات التي تلت (2003) ، وفي ما يلي جدول يوضح الكميات المنتجة والمستهلكة وفجوة الطلب للسلعتين في العراق وكما يلي :

جدول رقم (4) فجوة الطلب على سعلة الحنطة والرز في العراق للمدة (1990- 2010)

السنوات	كمية الانتاج المحلي من سعلة الحنطة	الاستهلاك الكلي لسعلة الحنطة 100 طن	فجوة الطلب على الحنطة 100 طن	كمية الانتاج المحلي من الرز	الاستهلاك الكلي للرز 100 طن	فجوة الطلب على الرز 100 طن
1990	1953	2576160	25742 -	2288	698751	696463 -
1991	5975	2652336	26463 -	1891	189000	187109 -
1992	9307	2728656	27984 -	2373	237000	234627 -
1993	6235	2804688	27984 -	2619	698751	696132 -
1994	5243	2881008	28757 -	3829	391820	387991 -
1995	6495	2957184	29506 -	3123	333901	330778 -
1996	8530	3041856	30333 -	2829	355308	352479 -
1997	7022	3174624	31676 -	2743	284847	282104 -
1998	9889	3269088	32591 -	3895	389475	385580 -
1999	10934	3367008	33560 -	2185	949200	947015 -
2000	10066	4682400	46723 -	124	1256153	256029 -
2001	12960	3573072	35601 -	49	71265	712216 -
2002	16001	3681216	36652 -	1938	1013348	101141 -
2003	16821	3792960	37761 -	813	978199	977386 -
2004	13084	3900016	38869 -	2503	1083204	1080701 -
2005	18190	4026528	40083 -	3087	1120589	1117502 -
2006	17999	4148640	41306 -	3623	1037160	1033537 -
2007	18330	4274208	42558 -	3928	1068552	1064624 -
2008	12550	440388	43912 -	2482	1100772	107590 -
2009	17004	4559616	45426 -	1731	319904	318173 -
2010	21013	4696400	46753 -	1228	1174101	1172873 -

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المحلق رقم (1و2)

- **الفجوة من عمل الباحث**

ويلاحظ من الجدول رقم (4) ان هناك عجز كبير في الكميات المنتجة لكلا السلعتين لتلبية الاستهلاك الكلي في العراق وتزداد الفجوة سنة بعد سنة لذاك تضطر الدولة الى سد هذا العجز الكبير من خلال الاستيراد من مختلف بلدان العالم

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- يمتاز العراق بتنوع موارده الطبيعية والمالية والبشرية الا انه يعاني من مشكلة كون اقتصاده ريعي يعتمد على عوائد النفط بصورة كبيرة هاملاً بقية القطاعات المهمة كالقطاع الزراعي .

2- يعاني العراق شأنه شأن بقية بلدان الوطن العربي من مشكلة غذاء خطيرة، بالإضافة الى اعتماده على الاستيراد بصورة مباشرة لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي خصوصا سلعتي عينة البحث، مما يجعل منه تابعاً لتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية.

3- اوضحت الدراسة ان مشكلة انتاج هذان المحصولان في العراق تكمن ليس فقط في الكمية وانما تتمثل برداءة نوعية المنتج وانخفاض معدل الانتاجية .

4- ضعف الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعة وعدم استخدام تكنلوجيا الحديثة المتمثلة بالاستخدام الامثل لطرق الري .

ثانياً : التوصيات

1- العمل على تحسين نسب استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة في القطاع الزراعي من خلال استخدام التكنلوجيا الحديثة وتقديم الدعم المالي للفلاحين .
2- الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية الموجودة بشكل وفير في العراق من اجل تقديم السلع والخدمات.
3- العمل على تقليل فجوة الطلب لكلا السلعتين في العراق و والحد من الاستيراد من الخارج .

الهوامش

1- د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية (تحيل جزئي وكلي) ،(الإسكندرية ، مطبعة الدار الجامعة ، 2007)، ص89
2- Daviole c . colander , micro economics , sixth edition ,usa , 2006 p90
3- د. عبد المنعم السيد علي ، مدخل علم الاقتصاد ، (الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، 1984)، ص151
4- د. احمد رمضان نعمة الله و الدكتور محمود يونس ، مقدمة في علم الاقتصاد ،(الإسكندرية، المكتب العربي الحديث للنشر)، ص60 .
5- د. ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،(القاهرة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2007) ، ص60
6- n.g – Regory manklw , princples of mecrow economics , publisners , usa , 2001 , p69
7- William j Banmolm and Alan s . blinder , micro economic thomson learning , usa , 2003 , p37 .
8- اياد عبد الفتاح النسور ، التحليل الاقتصادي الجزئي ،(عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2009) ، ص82
9- Compbell R . mcconnll , economics principes problems and policles Stanley , l I prue usa , 2002 , p151 .
10- د. ابراهيم صدقي شيخ بندر و د. خضر الاورفلي ، التحلي الاقتصادي الجزئي ،(حلب، مطبعة شعاع للنشر و العلوم ، 2003)، ص93
11- د. محمود حسين الوادي و اخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ،(عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2010)، ص83 .
12- د. علي شنشول ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،(بغداد ،مطبعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2006)، ص149
13- علي يوسف خليفة و د. احمد زبير جعاطة ، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي)،(بغداد، مطبعة جامعة بغداد ، بدون ذكر سنة النشر)، ص50 .
14- Harlan , j.r , 1995 , the livin , fielas ,our aqricnte eritaqe , cambridqe univer sitypress , cambrid , 271p.
15- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاطلس الزراعي، 2011، ص72.
16- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاطلس الزراعي، مصدر سبق ذكره، ص83 .
17- محمد العمادي مهند الخطيبي ، السياسة السعرية للمنتوجات الزراعية ، 2009 ، الموسوعة العربية ، ص50 الموقع الالكتروني : www.googel.com
18- Principles of microe economic m secondedtion G RecoRy MAkiw, Harvard uniresity , 2001 pp68 .
19- د.حسين العمري ،'دراسة طلب و تقدير الاستهلاك في الجمهورية العربية المتحدة ، 1967 ، ص115 .
20- د. احمد جامح ، النظرية الاقتصادية (التحليل الجزئي) ،(القاهره، دار النهضة العربية للطباعة ، 1976)، ص25 .
21- سناء العمري، انتاج و استهلاك الحنطة في العراق، (بغداد، دار الحرية للطباعة و النشر 1980)، ص219.

22- حقي امين توماس، اقتصاديات انتاج الرز في محافظة القادسية، مجلة القادسية العلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 2، الديوانية ،(جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010)، ص157 .
23- جمهورية العراق / بغداد، وزارة الزراعة، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الشلب وزهرة الشمس، 2011، ص2.
24- د. نزار كاظم الخيكاني ، امكانية البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد1 ، المجلد 12 ،(الديوانية ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010)،ص 109 .
25- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات، 2010 _ 2014،(بغداد، 2009)،ص70 .
26- The micrp econmy to nay tenteqition branley R.school ER , American uniresity
27- على درب كسار ، مجلة العلوم الزراعة العراقية ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، بحث حول تقرير دالتي الطلب و العرض لمحصول الرز في العراق خلال المدة (1980 – 2005)، (بغداد، 2010)،ص159 .

ملحق رقم (1)عدد سكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والكمية المنتجة والمستوردة والمستهلكة من الحنطة من العراق للمدة (1990 – 2010)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط دخل الفرد (دينار)	كمية الانتاج المحلي من سلعة الحنطة 100 طن	الكمية المستوردة من سلعة الحنطة 100	الاستهلاك الكلي سلعة الحنطة 100
1990	17890	2679.8	1953	2576	2576160
1991	18419	2004.6	5975	2652	2652336
1992	18949	5258.5	9307	2728	2728656
1993	19477	14365.2	6235	2804	2804688
1994	2007	72022.7	5243	2881	2881008
1995	20536	282790.0	6495	2957	2957184
1996	21134	267062.3	8530	3041	3041856
1997	22046	600358.0	7022	3174	3174624
1998	22702	661326.0	9889	3269	3269088
1999	23382	1341203.0	10934	3367	3367008
2000	24085	1936172.0	10066	3468	4682400
2001	24813	1480131.0	12960	3573	3573072
2002	25564	1356453.0	16001	3681	3681216
2003	26340	976794.0	16821	3792	3792960
2004	27139	17289535.3	13084	3908	3900016
2005	27962	2353058.2	18190	4026	4026528
2006	28810	2926339.0	17999	4148	4148640
2007	29682	3372433.0	18330	4274	4274208
2008	30577	4828348.9	12550	4403	440388
2009	31664	3842032.3	17004	4559	4559616
2010	32613.92	4438778.2	21013	4696	4696400

المصدر:(1)جمهورية العراق/بغداد،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، قسم الإحصاءات الزراعية لسنوات متفرقة.
(2) جمهورية العراق / بغداد ، وزارة التجارة العراقية ، شعبة الاسعار لسنوات متفرقة .

ملحق رقم (2) الكميات المطلوبة و المنتجة و المستوردة من سلعة الرز في العراق للمدة (1990 – 2010)

السنوات	الكمية المنتجة من الرز 100 طن	الكمية المستوردة 100 طن	الاستهلاك الكلي 100 طن
1990	2288	34340	698751
1991	1891	11310	189000
1992	2373	21220	237000
1993	2619	38830	698751
1994	3829	37170	391820
1995	3123	12980	333901
1996	2829	31900	355308
1997	2743	64300	284847
1998	3895	71200	389475
1999	2185	75200	949200
2000	124	83200	1256153
2001	49	87000	71265
2002	1938	92000	1013348
2003	813	95200	978199
2004	2503	96010	1083204
2005	3087	98000	1120589
2006	3623	10300	1037160
2007	3928	105300	1068552
2008	2482	182000	1100772
2009	1731	182500	319904
2010	1228	192300	1174101

المصدر : (1) جمهورية العراق / بغداد ، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاء السكاني ومركز النظم و المعلومات الجغرافية .
(2) جمهورية العراق / بغداد ، وزارة التجارة ، شعبة الاسعار، سنوات متفرقة .